اسس تقييم المشروعات الصناعية

اولا : تقييم المشروعات الصناعية : -

تعد مرحلة تقييم المشروعات الصناعية من أدق المراحل لان هذ المرحلة تترجم عملياً الاهداف الاقتصادية للقطاع الصناعي الى واقع مادي ملموس مستند الى اختيار افضل البدائل من بين المشروعات الصناعية المتعددة .

ومرحلة تقييم المشروعات الصناعية ((هي عبارة عن وضع المعايير اللازمة التي يمكن بموجبها اختيار افضل المشروعات الصناعية التي تضمن تحقيق الاهداف المرسومة لهذا القطاع)) . **بعبارة اخرى** فأن تقييم المشروعات الصناعية " هو اداة تستخدم للتعرف على نشاط المشروع الصناعي مستهدفة قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً بغية التعرف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وتوجيه الاداء نحو تحقيق الفاعلية والكفاءة الاقتصادية .

ولإجراء عملية تقييم المشروعات الصناعية لابد من تحديد اهداف القطاع الصناعي بكل وضوح وكما يأتي : -

1 – تحديد الاولويات .

2 – ضمان الترابط والتماسك بين المشروعات الصناعية .

3 – دراسة الروابط الامامية والخلفية للمشروعات الصناعية .

4 – ضمان اتساق الروابط بين المشروعات الصناعية وبين خطة التنمية الصناعية .

5 – دراسة المشروعات البديلة بحيث يكون لكل هدف انتاجي صناعي معين اسلوب انتاجي خاص به . وبالتالي اختيار الهدف الانتاجي الصناعي الاكثر ملائمة واختيار الفن الانتاجي الصناعي الملائم .

6 – دراسة حجم وعدل نمو الطلب الكلي .

*** هناك الكثير من المعوقات التي تعترض عملية تقييم المشروعات الصناعية ومن اهم هذه المعوقات هي :-**

أ – صعوبة فصل النتائج المتداخلة بسبب تعدد العوامل الداخلة في المشروع الصناعي .

ب – صعوبة الحصول على البيانات الاحصائية الدقيقة .

ج – صعوبة حصر الصناعات على مدى الخطة الخمسية والخطة بعيدة المدى واجراء دراسة لتقدير طلب السوق والتوقعات لكل منتج .

د – صعوبة التوفيق بين تقديرات الطلب لكل منتج صناعي ومختلف اساليب الفن الانتاجي الصناعي .

ثانيا : اسس تقييم المشروعات الصناعية :-

تستند عملية تقييم المشروعات الصناعية على اسس عدة منها :

1 – اهمية تحديد اهداف المشروع الصناعي بحيث يشمل جميع الاهداف الرئيسة والثانوية وينبغي ان تكون هذه الاهداف معلنة ومفهومة للعاملين في المشروع الصناعي .

2 - اهمية تحديد الخطط التفصيلية لإنجاز الفعاليات : بعد تحديد اهداف المشروع الصناعي لابد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الاهداف التي فيها الموارد المادية والمالية والبشرية وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها ، وقد تطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة وان تكون الخطة واقعية ومرنة لإجراء التعديلات كلما تطلب الامر ذلك .

3 – اهمية وجود كادر مناسب لتنفيذ عملية تقييم المشروعات الصناعية فضلاً عن اهمية وجود كادر للرقابة لتحليل النتائج .

4 – اختيار المعايير التي سيتم بموجبها تقييم المشروعات الصناعية واختيار الافضل منها .

5 – تحديد مراكز المسؤولية : اذ تقتضي عملية تقييم المشروعات الصناعية تشخيص الانحرافات ، ومعرفة اسبابها واقتراح الحلول وهذا الامر يتطلب تحديد مراكز المسؤولية لتنظيم المشروعات الصناعية .

اما التقييم المالي للمشروع الصناعي "فهو يتطلب اعداد كافة البيانات المالية للمشروع الصناعي المتعلقة بتكاليف الانتاج المحلية والمستوردة وسعر البيع والتدفقات النقدية لكل سنة من سنوات عمل المشروع الصناعي . والتقييم المالي للمشروع يستوجب معرفة المدخلات والمخرجات كخطوة اولى ، ثم قياسها بالأسعار السائدة بالسوق في وقت اعداد دراسة المشروع بالأسعار المتوقعة " .

نستنتج من كل ذلك أن عملية تقييم المشروعات الصناعية لا يمكن فضلها عن مجمل العملية التخطيطية بل هي جزء منها وتبدأ مرحلة تقييم المشروعات الصناعية بتشخيص المشروع الصناعي وتنتهي باختيار الافضل منها بما يتفق واهداف خطة التنمية الصناعية . ونظراً لأهمية هذه العلاقة الترابطية فلا بد من وضع مستلزمات تقييم المشروعات الصناعية على اسس صحيحة لتحقيق التوافق والانسجام بين الاهداف المتعددة في كل المستويات لإزالة كل انواع التعارض ان وجد ، لان وجود أي نوع من التعارض بين الاهداف المتعددة يعرقل عملية تقييم المشروعات الصناعية ويجعل من الصعب اختيار المعيار الملائم للتقييم .

دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية.

تقسم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الى نوعين من الدراسات هما :

1 ـ دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الأولية (التقرير الاولي)

2 ـ دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التفصيلية (التقرير التفصيلي)

أولا : دراسات الجدوى الأولية :

يمكن اعتبار الدراسات الاقتصادية والفنية الأولية دراسات اقتصادية وفنية مبسطة ومركزة في آن واحد تجيب على جملة من الأسئلة تتعلق بمدى احتياج البلد لهذا المشروع الصناعي ، و مقدار كلفة المشروع ، وما هي احتياجاته العامة ، والتقنيات الأكثر ملائمة والوقت اللازم لتنفيذ المشروع ، والارباح المتوقعة من المشروع . والتقرير الاولي يستخدم لشرح فكرة المشروع الصناعي المقترح لان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة الأولية هو وصف اقتراح المشروع الصناعي بصورة دقيقة وتثبيت العلاقة بين المشروع الصناعي المقترح باستراتيجية خطة التنمية الوطنية واستراتيجية خطة التنمية الصناعية ، وإعطاء تقرير اولي فيما اذا كان المشروع الصناعي المقترح مقبولا من الناحية المبدئية مع بيان المصادر

اللازمة للمشروع والفوائد المتوقعة منه . ولكي تكون دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الأولية قابلة للتقسيم واتخاذ القرار الاولي بشأن المشروع الصناعي المقترح لابد ان تتضمن هذه الدراسة الأمور التالية : ـ

1 - دراسة الطلب متضمنة الاتجاهات الحالية للمنتجات المحلية والاستيرادات والصادرات والتوقعات المستقبلية .

2- دراسة جدوى المشروع فنياً متضمنة الدراسة الفنية للمواد الأولية والمكائن والمعدات والقوى العاملة والأسلوب التكنولوجي ، مع دراسة الخدمات الفنية اللازمة للمشروع الصناعي المقترح.

3ـ دراسة المواقع البديلة الممكنة فنيا على ضوء احتياجات المشروع الصناعي المقترح من المواد الخام والتكاليف وظروف التسويق والنقل والخزن .

4ـ دراسة المنافع الوطنية المتوقعة من المشروع الصناعي كسد متطلبات السوق المحلية وإمكانات التصدير وتوفير العملة الأجنبية .

5 ـ دراسة مصادر التمويل المختلفة للمشروع الصناعي المقترح .

من المعلومات أعلاه يمكن اعتبار دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الأولية عبارة عن مؤشرات عامة يتم بموجبها تخطيط المشروع الصناعي وبيان ما اذا كان المشروع الصناعي المقترح ملائم للأهداف الوطنية وخطة التنمية والمساعدة على اتخاذ القرار الخاص بالاستمرار بإقامة المشروع الصناعي او التخلي عن الفكرة كلياً .

ثانيا : دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التفصيلية : ـ

تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التفصيلية دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية واكثر شمولا منها ، ودراسات الجدوى التفصيلية عبارة عن تقرير مفصل للمشروع الصناعي منذ بداية تأسيسه حتى مرحلة تشغيله وبدء عملية الإنتاج الصناعي .

واهم مضامين هذه الدراسة هي : ـ

1 - الدراسات الفنية المفصلة الخاصة بعملية الإنتاج والأساليب الفنية والتكنولوجية المستخدمة في الإنتاج الصناعي والملائمة لحجم المشروع الصناعي والبدائل الفنية الأخرى .

2 - الدراسات التفصيلية المتعلقة بتكاليف المشروع الصناعي الاستثمارية الثابتة ورأس المال وتكاليف الإنتاج الناجمة عن تكاليف المستلزمات الصناعية .

3 - الدراسات التفصيلية المتعلقة بالإيرادات والارباح المتوقعة من بيع المنتج الصناعي على أساس سعر السوق .

4 ـ الدراسات التفصيلية عن مصادر تمويل المشروع الصناعي المقترح .

5 - الدراسات التفصيلية عن موقع المشروع ومعايير التوطن الصناعي والعوامل المؤثرة في اختيار موقع المشروع الصناعي .

6 - دراسة مفصلة عن مكونات الطلب على المنتجات الصناعية للمشروع دراسة السوق المحلية بصورة مفصلة مع دراسة الاثار الناجمة عن انتاج السلع البديلة والمكملة ودراسة منافذ التسويق والتوزيع .

معايير تقييم المشروعات الصناعية

بعد ان تتم مرحلة دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية تأتي مرحلة تقييم الأهمية النسبية للمشروعات الصناعية وفقا لمعايير تقييم الأداء والتي يتم اختيارها في ضوء اهداف خطة التنمية. لذا لابد من التمييز بين نوعين من أساليب التقييم وكما يأتي : ـ

1 ـ أساليب الربحية التجارية .

2 ـ أساليب الربحية القومية .

وهذا التمييز يقوم على الأسس الاتية : ـ

أ - في حال تقييم المشروعات الصناعية وفقا لمعيار الربحية التجارية يؤخذ بنظر الاعتبار الأهداف التي تؤثر في تعظيم الأرباح . بينما يهدف معيار الربحية القومية الى تحقيق اهداف خطة التنمية الوطنية . (معيار الربحية التجارية يعكس وجهة النظر الخاصة بالمشروع المتعلقة بتحقيق اقصى ربح ممكن **بينما** يعكس معيار الربحية القومية وجهة نظر الاقتصاد الوطني بتحقيق الربحية الاقتصادية والاجتماعية) .

ب ـ عند استخدام معيار الربحية التجارية يؤخذ بنظر الاعتبار التكاليف والايرادات المباشرة على أداء المشروع الصناعي . في حين يتم التركيز على دراسة اثر المشروع الصناعي على حسابات الموازين القومية (ميزان المدفوعات ، توزيع الدخل القومي ، حجم الاستخدام ...الخ) في معيار الربحية القومية .

ج - تستخدم الأسعار السائدة في السوق وفقا لمعيار الربحية التجارية ، بينما تستخدم الأسعار التخطيطية (أسعار الظل) عند استخدام معيار الربحية القومية .

د - تهمل علاقات التشابك القطاعي في حال استخدام معيار الربحية التجارية ، بينما يعم التأكيد على علاقات التشابك الصناعي وما ينتج عنها من اثار مباشرة او غير مباشرة عند استخدام معيار الربحية القومية .

وفي ما يلي شرح بعض معايير تقييم المشروعات : -

1- معيار كثافة العوامل (العناصر) : -

وفق هذا المعيار سيتم التركيز على استقلال عناصر الإنتاج ذات العرض الفائض ولما كانت غالبية الأقطار النامية تتميز بكثافة عنصر العمل وندرة في عنصر رأس المال ، بموجب هذا المعيار سيتم ترجيح المشروعات ذات الكثافة العالية من عنصر العمل قياسا بالمشروعات التي تتطلب كثافة رأسمالية ، الامر الذي يتطلب ترتيب المشروعات ترتيبا عكسيا لمعامل رأس المال التابع . أي تفضيل المشروع الذي يتطلب اقل قدر من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج .

وفي مجال تقييم المشروعات الصناعية كثيفة العمل وكثيفة رأس المال لابد من ملاحظة ما يأتي :

أ - في الصناعات الأساسية الثقيلة تزداد كثافة رأس المال وتقل كثافة العمل مع انعدام مبدأ إحلال العمل محل رأس المال .

ب - في الصناعات الخفيفة تزداد كثافة العمل وتنخفض كثافة رأس المال مع وجود إمكانيات إحلال العمل محل رأس المال بدرجة اكبر من الصناعات الثقيلة الأساسية .

الا ان هناك بعض المآخذ (السلبيات) على استخدام هذا المعيار منها : -

1- ان استخدام هذا المعيار لا يكون ملائما للقضاء على ظاهرة البطالة في الأمد الطويل ، ذلك لان الاستثمارات المكثفة للعمل تؤدي الى زيادة نسبة ما يخصص للاستهلاك من الناتج الكلي ، وهذا يؤدي الى تخفيض معدل تراكم رأس المال ومن ثم تقليل فرص التشغيل في المستقبل .

2- ان استخدام هذا المعيار لا يساعد على تحقيق الرفاهية في المستقبل المتمثلة بالاستهلاك اذ ان التركيز على هذا المعيار يساعد على زيادة الاستهلاك الحالي وهذا معناه انه سيؤدي الى تخفيض معدل الاستثمار الذي بدورة يؤدي الى

تخفيض الزيادة في الطاقات الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني مما يؤدي الى تقليل معدل نمو الدخل القومي الامر الذي سيعكس آثاره بشكل مباشر على مستوى الاستهلاك في الأمد الطويل .

3- اهمال هذا المعيار للمزايا الاقتصادية الكبيرة للمشروعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية يؤثر سلبياً في استخدام هذا المعيار .

4- هناك مشروعات تجابه معوقات فنية تحول دون إمكانية إحلال العناصر بعضها محل بعض ، وبهذا يصبح من الممكن ان يؤدي الاعتماد على هذا المعيار الى اختيار مشروعات غير اقتصادية.

"ومع هذا لا يمكن الافتراض مسبقا بأن المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ستحقق ربحاً اكثر من الناحية التجارية والاجتماعية من مشروع آخر ذي كثافة رأسمالية واطئة ، الامر الذي يتطلب اجراء دراسات تقويمية للتعرف على جدوى المشروع اقتصادياً واجتماعياً" .